سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة

خلاصة اللقاءات الحواريّة حول
الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة
لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

تقديم
الحسن بن طلال

منتدى الفكر العربي

سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة

خلاصة اللقاءات الحواريّة حول

الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة

لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٨/٩/٤٦٤٣)

«سيادة القانون أساس الدولة المدنية: خلاصة للقاءات الحوارية حول الورقة النقاشية الملكية السادسة»، إعداد: «منتدى الفكر العربي».-
عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٨
(٦٧) ص.
ر.إ.: ٢٠١٨/٩/٤٦٤٣.

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

(ردمك) ISBN 978-9957-8525-5-9

طبع الكتاب بدعم من جامعة البترا

جامعة البترا

منتدى الفكر العربي
Arab Thought Forum
الانتماء والإنماء

سلسلة «إصدارات خاصة» (٢٠١٨/٤)

سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة

خلاصة اللقاءات الحواريّة حول
الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة
لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

تقديم
الحسن بن طلال

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردنّ
١٤٤٠هـ - ٢٠١٨ م

الطّبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨ م

الإشراف العام
د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

الإعداد والتحرير
د. نادية سعد الدين

المراجعة والمتابعة
كايد هاشم

الإخراج الفني
ميساء خلف

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

المحتـويـــات

- المقدمة (صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال) ٧

- هذا الكتاب (د. محمد أبوحمّور) ١١

- اللقاء الحواريّ حول الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»

- الجلسة النقاشيّة الثامنة عشرة (القسم الأول) «سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة» ١٩

- الجلسة النقاشيّة الثامنة عشرة (القسم الثاني) «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة» ٢٧

- خلاصة النقاش ٣٩

- نص الورقة النقاشية الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» ٤٥

- الملاحق

- المشاركون في مداخلات الجلسات الحوارية ٥٧

- مطبوعات المنتدى ٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بقلم
الحسن بن طلال

ارتكزت الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة الموسومة بـ «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة» التي أطلقَها جلالةُ الملك عبد الله الثاني، على مفهوم سيادة القانون كضمان للحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية وأساس الإدارة الحصيفة، وقد تضمّنت بُعدين هما: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»؛ و«سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة»، وهذان مرتكزان يقودان إلى الدولة المدنية التي تحتكم إلى الدستور والقوانين، وترسيخ المؤسّسيَّة.

إنَّ الدولة المدنية ليست مرادفاً للدولة العلمانية، والدين في الدولة المدنية عامل أساس في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية؛ إذ ترتكز العلاقة بين مكوّنات المجتمع الأردني على السلام والتسامح والعيش المشترك. وتقوم المواطنة على البُعد المكاني «الأرض»، والبُعد الإنساني «المواطن»، والبُعد الاقتصادي «التوفيق بين الإمكانات وتوظيف وتمكين المواطنة الفاعلة» للعمل ضمن القانون، فيما يعدّ رأس المال البشري جزءاً أساسياً من الرسالة الأردنية.

يُعدُّ مبدأ سيادة القانون أساس الحوكمة، ويؤدّي دوراً محورياً في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المجتمعات. وقد كرّمت الشرائع السماوية الإنسان لكونه إنساناً، بصرف النظر عن جنسه أو لونه. فالإسلام شأنه شأن سائر الأديان ينبذ التطرّف والغلو والعنف، فيما يتفق الفكر القانوني الإسلامي،

في أصوله، مع مفهوم سيادة القانون، ويدخل تعزيز سيادة القانون في صميم «رسالة عمّان».

تركِّز الورقة النقاشية الملكيَّة السادسة على مبدأ سيادة القانون، وهذا المبدأ حاضر منذ اعتماد القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن في العام ١٩٢٨، مروراً بدستور الاستقلال في العام ١٩٤٦، والدستور الذي أُنجز في عهد المغفور له جلالة الملك طلال - طيب الله ثراه - في العام ١٩٥٢، ثم التعديلات الدستورية التي حمل لواءها جلالة المغفور له الملك الباني الحسين بن طلال، وصولاً إلى التعديلات الدستورية الأخيرة في العام ٢٠١١، التي حمل لواءها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والتي تضمَّنت إنشاء المحكمة الدستورية لأول مرة في تاريخ الأردن.

لعل ذلك يُجسِّد حضور مبدأ سيادة القانون في المملكة، والحرص على إرسائه منذ عهد الأجداد والآباء المؤسسين، وفي عهد الباني جلالة الملك الحسين بن طلال -طيب الله ثراه- واستمراراً في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وهي مراحل ممتدَّة من العمل والعطاء لم تتوقف.

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ الدستور الأردني والتعديلات الدستورية اللاحقة عليه، التي قبلتْ المعايير الدولية لحقوق الإنسان المُعبَّر عنها في الاتفاقيات الدولية، قد استجاب لمعايير الدستور الديمقراطي، إعداداً وشكلاً ومضموناً. وتشير الورقة النقاشية الملكيّة السادسة إلى مبدأ سيادة القانون باعتباره الأساس الذي تقوم عليه الدولة المدنيّة التي يكون الهمّ الأول لها خدمة مواطنيها وحقوقهم، وعليه تُبنى الدولة الديمقراطية، فضلاً عن أنه الضامن لحقوق الإنسان الفردية والجماعية، وهو متطلب لا غنى عنه لأي عملية تحوّل ديمقراطي جديرة بهذا

الاسم، وهو يقوم على خضوع الجميع، أفراداً وجماعات، للقانون الذي يحكم جوانب الحياة كافة، وتطبيقه على قدم المساواة على الجميع حكّاماً ومحكومين من دون تمييز أو انتقائية.

لقد ظلَّ احترام الحقوق والحريّات موضع عناية من جانب المفكّرين والفلاسفة، من خلال التنظير لها على مرّ العصور، والمطالبة بصونها. وأسهمت الشرائع السماوية في ترسيخ هذا الاحترام، وجعلت من مراعاة الحقوق والحريّات واجباً دنيوياً ودينياً في آن، فيما من الضروري، كما ذهب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتولّى القانون حماية حقوق الإنسان. ولم تغب هذه المسألة عن منظومتنا التشريعية؛ إذ يُشترط، كما جاء في ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وخطته التنفيذية اللتين أطلقهما جلالة الملك، أن يكون القانون محكوماً باعتبارات العدل والحرية والمساواة.

إنَّ الأردن الذي تمكَّن من تحقيق نجاحات عديدة في تجاوز الأزمات وتخطيها عبر تاريخه الحديث والمعاصر، ظلّ دوماً حريصاً على مواصلة عملية الإصلاح السياسي والدستوري التي ينبغي أن تبقى مستمرّة لكي تأتي تلك العملية بثمارها، ويتلمَّس الفرد نتائجها على أرض الواقع. ونحن اليوم بحاجة إلى تفعيل المجتمع المدني الذي لا تكتمل الديمقراطية الدستورية بدونه. وقد أحسنتْ التعديلات الدستورية الأخيرة عندما وضعت ضوابط للقوانين المقيِّدة للحريات، فاشترطت أن لا تؤثر على جوهر الحقوق والحريات أو تمسّ أساسياتها (طبقاً للمادة ١٢٨ من الدستور).

لقد دأب منتدى الفكر العربيّ، منذ تأسيسه وبوصفه مؤسسة فكريَّة وثقافيَّة عربيَّة، على استلال الحوار، الآخذ بناصية احترام التنوع والاختلاف

والنقاش الموضوعي الجادّ والتوافق المشترك، لتدارس الأوراق النقاشيَّة الملكيَّة ضمن إطار جلسات حواريَّة متتابعة، وبحضور نخبة فكريَّة وثقافيَّة وأكاديميَّة وإعلاميَّة وقانونيَّة متخصِّصة، باعتبار الحوار يشكِّل مبدأً أساسيّاً من المبادئ البنيويَّة الحيويَّة للديمقراطيَّة، وديدن تقدُّم الدولة الوطنية وتطوّرها.

والله ولي التوفيق،،،

هذا الكتاب

د. محمد أبو حمور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

في إطار المبادرة التي تبناها منتدى الفكر العربي، وبرعاية صاحب السمو الملكيّ الأمير الحسن بن طلال -حفظه الله ورعاه- رئيس المنتدى، للمساهمة في بلورة الرؤى الوطنية المشتركة لعملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن وآليات تطبيقها، وتعزيز المساهمة الفكرية في الحوار حول مضامين «الأوراق النقاشية الملكية» التي طرحها للنقاش صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، فقد عُقدت جلستا عمل لدراسة الورقة النقاشية الملكيّة السادسة تحت عنوان «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، بمشاركة نخبة من السّاسة والباحثين والأكاديميين والإعلاميين. فعقدت الجلسة الحوارية الثامنة عشرة الموسّعة، في ٢٠١٦/١٠/٢٥، فيما التأم اللقاء الثاني المتخصص منها، في ٢٠١٧/٢/١٥، بمشاركة عدد من القيادات والمتخصصين في القانون والقضاء والإدارة والحكم المحلي والاقتصاد، ونواب ورؤساء لجان نيابية، وممثلين عن قطاعات المجتمع المدني، ومجموعة من الأكاديميين والباحثين والكُتّاب الصحفيين والإعلاميين، لمناقشة أبعاد محوريّ الورقة النقاشية الملكيّة السادسة المرتكزة إلى: «سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة»، و«سيادة القانون أساس الدولة المدنية».

لقد هدف المنتدى، من خلال عقد هذه الجلسات الحوارية ونشر خلاصاتها، إلى المشاركة في توسيع دائرة النقاش والتحاور والتفاكر حول مضامين الأوراق النقاشية الملكيّة السامية، وكذلك تعزيز مشاركة مختلف الأطياف الاجتماعية

والسياسية والفكرية في الحوار الهادف والبنّاء؛ لصياغة رؤية استراتيجية وطنية عملية، تستشرف مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن، وتبني على ما تحقق من إنجازات تستند إلى القوة النابعة من أصول الهوية الأردنية، وتزيد في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتنمية الشاملة، والاستقرار المجتمعي كضمان للمستقبل؛ ارتكازاً إلى الرؤية الهاشمية لبناء الأردن القوي، القادر على تجاوز التحديات، وإعطاء المثل والقدوة في التغلب على الصعوبات الداخلية وتلك التي تفرضها الأوضاع والأزمات الإقليمية، والنهوض بهمّة شعبه وحكمة قيادته.

إن الرؤية الملكية السامية، المنطلقة من صميم المسؤولية الجماعية لتعميق المسيرة الديمقراطية وضمان أسباب نجاحها وحيوية تجذّرها في المنظومة القيمية والتربوية والتشريعية، تؤكد أن استشراف المستقبل عملية تخطيط استراتيجي واعٍ لمختلف الجوانب والعوامل المؤثرة في المسيرة، بما ينبغي تكامل الأدوار وتناغمها لضمان حصانة الأردن ووحدته الوطنية أمام التحديات التي واجهت هذا البلد منذ تأسيس الدولة الأردنية الحديثة حتى اليوم، في ظل أخطار التقسيم والشرذمة والتفتت التي تحدق ببلدان متعددة من الوطن العربي، ووسط الحديث عن خريطة تقسيم جديدة للمنطقة، تحددها وتحكمها مصالح خارجية وأجندات إقليمية.

إن الأوراق النقاشيّة التي يطرحها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على شعبه تعدّ السابقة الأولى في تاريخ الديمقراطيات في العالم التي تتمثل في مخاطبة قائد البلاد لمواطنيه ومشاركته إياهم في الحوار الوطني العام، لتدل على عمق الثقة المتبادلة بين الملك والشعب، والإيمان بقدرة الأردن على تمتين البناء الديمقراطي، والوصول إلى مستقبل آمن لأجياله، مثلما تسعى إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا؛ مع تأكيد ثقة جلالته بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية والإصلاحية هي فرصة للوصول إلى أفضل الأفكار والحلول.

وترتكز الأفكار الواردة في الأوراق النقاشية الملكيّة على مقوّمات الهوية الوطنية الأردنية، وبناء منظومة قيمية لمفهوم المواطنة وسيادة القانون، بما يكفل الحقوق ويحدد الواجبات والمسؤوليات في إطار الدولة المدنية الجامعة لمختلف المكوّنات الاجتماعية، واعتبار التنوع مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتعدد السياسي، مع صون حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية، وسيادة القانون كضامن للحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية.

لقد حدَّد جلالته بدقة ووضوح التحديات القائمة والمستقبلية التي تتطلَّب منا جميعاً العمل والالتزام المسؤول لتجاوز هذه التحديات بجهد وطني يساهم فيه الجميع، سواء على الجانب الاقتصادي أو منهج التعاطي الجاد لإحداث الفعل النهضوي المستند إلى ركائز الهوية الأردنية، وترسيخ الوحدة الوطنية، والتنمية المستدامة، وبما يحقق الاستقرار المجتمعي كضمان لمستقبل الوطن وأبنائه، وبناء الأردن القوي، وتجاوز التحديات الداخلية وتلك الناشئة عما تفرضه الأوضاع والأزمات الإقليمية والتغيرات العالمية، بما يعكس معالم المنهجية المطلوبة، والتي سبق لجلالة الملك أن أوضحها في الأوراق النقاشية، عبر تأكيد أهمية تجسيد الأفكار والمقترحات الواردة في مضامين الأوراق النقاشية الملكيّة السبع عملياً، والمسؤولية المشتركة المترتبة على المؤسسات المختلفة للقيام بأدوارها المطلوبة لعكس هذه الأفكار بشكلٍ فاعل وجدّي على أرض الواقع، وفق برامج واستراتيجية وخطط تنفيذية في إطار العملية الإصلاحية الشاملة.

وأستذكر، هنا، ما تحدث به سمو الأمير الحسن بن طلال، في أكثر من مناسبة، عن دور الفكر والدراسة المعمقة في إثراء أبعاد الحوار حول قضايا التنمية والإصلاح، والمساهمة في تنوير سبل العملِ نحو ثقافة إصلاح متجذرة في البنيان الوطني الأردني، تحافظ على الثوابت والقيم والمبادىء الراسخة، ولا تنفصل عن أسس الهوية الوطنية الأردنية، والانتماء العروبيّ الإسلاميّ. وأيضاً إشارة سموّه إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن ترافقت مع إصدار

الأوراق النقاشية الملكية، التي تعدّ خريطة طريق يتلمَّس من خلالها القائمون على إدارة الدولة طريقهم السّوي في الإصلاح والتغيير نحو مأسسة منظومة الإصلاح الديمقراطي، وتفعيل أضلعه التكاملية الثلاثة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن المجتمع المدني، بحيث تعمل هذه المكونات معاً على تفعيل الإرادة الشعبية الحرة وتنوير العقل المجتمعي.

وانطلاقاً من ثيمة إسهام الفكر والدراسات في بلورة تطبيقات الديمقراطية المتجددة في الأردن؛ فقد بادر منتدى الفكر العربي، مستنيراً بالرؤية الملكيّة السامية كما مثّلتها الأوراق النقاشية الملكيّة السّبع، وبتوجيه كريم من سموّ الأمير الحسن بن طلال، إلى عقد ١٨ جلسة حوارية حول الأوراق النقاشية الملكيّة، ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، بمشاركة ممثلين من مختلف الأطياف الاجتماعية والفكرية والسياسية والبرلمانية والأكاديمية والاقتصادية والقانونيّة، بما في ذلك المرأة والشباب.

وقد عقد المنتدى، ابتداءً، ١٧ جلسة ما بين عاميّ ٢٠١٣ و٢٠١٥ لمناقشة المحاور التي اشتملت عليها هذه الأوراق النقاشيّة الملكيّة الخمس حول: «بناء الديمقراطية المتجددة»، و«تطوير النظام الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين»، و«الأدوار المنتظرة لنجاح الديمقراطية المتجددة»، و«التمكين الديمقراطي والمواطنة الفاعلة»، ثمَّ «تعميق التحول الديمقراطي» من حيث الأهداف والمنجزات والأعراف السياسية، والتي هدفت إلى عرض رؤية جلالته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن. فيما أصدر المنتدى حصيلة هذه الحوارات في كتاب توثيقيّ، تم نشره عام ٢٠١٥ وجرى توزيعه على نطاق واسع بعد إطلاقه في حفل كبير بالمركز الثقافي الملكي في شهر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، ليكون وثيقة مرجعية تعين على استثمار مخرجات الحوارات في تحقيق الأهداف التي نأملها جميعاً، بما يعطي مؤشرات وازنة لحيويّة إرساء منظور متقدّم لخريطة الإصلاح، ومبادئ الممارسة الديمقراطية المتطورة، وأهمية تَرسُّخها في إطار النظام الملكي الدستوري، وضمن العناوين التي حملتها الأوراق النقاشية الملكيّة.

واستكمل المنتدى دوره الريادي ومساهمته الفكرية والبحثية عبر عقد جلستيّ عمل، امتدّتا خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، بحضور عددٍ من القيادات والخبراء وأصحاب الاختصاصات القانونية والفكرية والبرلمانية والإعلامية، لدراسة محاور الورقة النقاشية الملكيّة السادسة حول «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»، التي استندت في المحور الأول، إلى عنوان «سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة»، إلى فكرة سيادة القانون بوصفها أساساً للإدارة الحصيفة، من حيث تطوير الإدارة وتحديث الإجراءات، واختيار الكفاءات والقيادات الإدارية، وإحداث التغيير الضروري، وتعزيز النزاهة، وتطبيق القانون على المسؤول قبل المواطن، والاستناد إلى تشريعات واضحة وشفافة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية، وتعزيز سيادة القانون بوصفها عماداً للدولة المدنية، والنظرة الشمولية للشباب، واعتماد الكفاءة والجدارة أساساً وحيداً للتعيينات، فضلاً عن تطوير القضاء والأجهزة المساندة له، وتوفير الكوادر الخبيرة والمتخصصة، وتطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي، وتفعيل مدوّنة السلوك القضائي، وتحديث معايير تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم، وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائيّ.

أما المحور الثاني في الورقة وموضوعه «سيادة القانون عماد الدولة المدنيّة»، فقد أكد فيه جلالة الملك أن الدولة المدنية تحتكم إلى الدستور والقوانين، وهي دولة المؤسسات، التي ترتكز إلى السلام والتسامح والعيش المشترك، وضمان التعددية واحترام الرأي الآخر، وحماية الحقوق وضمان الحريات، مثلما هي ليست مرادفاً للعلمانية، إذ إن الدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية.

ويعمل المنتدى حالياً على متابعة عقد جلسة حوارية حول الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك وعنوانها: «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»، الصادرة في نيسان (إبريل) ٢٠١٧. كما يُعِدُّ المنتدى لإصدار طبعة جديدة من كتاب «اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكيّة»، مضافًا

إليها خلاصة الحوارات حول الورقة النقاشية الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، وكذلك خلاصة الجلسة ١٩ المنتظر عقدها حول الورقة النقاشية الملكيّة السابعة.

إننا في ذلك كله نستنير بالرؤية الملكيّة السامية لنساهم مع فعاليات المجتمع ومؤسساتنا الوطنية في تعزيز المسؤولية الجماعية من أجل تعميق المسيرة الديمقراطية وضمان أسباب نجاحها، ذلك أن استشراف المستقبل ودخوله بثقة عملية تخطيط استراتيجي مبنية على تكامل الأدوار وتناغمها لضمان حصانة الأردن ومنعته.

«سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»

خلاصة اللقاءات الحواريّة حول

الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة

الجلسة النقاشيّة الثامنة عشرة
(القسم الأول)
«سيادة القانون أساس الدولة الحصيفة»

انطلق النقاش من أن الدولة المدنية تأخذ مكانها الراسخ في ظل نظام/ مجتمع ديمقراطيّ تسوده قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة والحرية والمساواة، وفق أقانيم الحوار والتعدّدية والتسامح وسيادة القانون وحكم الدستور وحماية الحقوق وإحداث التوازن بين السلطات، استلالاً مؤطرِّاً للدولة الوطنيّة، بعيداً عن الهويات الفرعيّة، فقد جاءت النقاشات الحوارية، ضمن أعمال تلك الجلسة، متماهية معها سبيلاً لديدن مسار البناء الديمقراطيّ المنشود.

إذ اعتبر رئيس الوزراء الأسبق، رئيس مجلس الأعيان الأسبق، **الأستاذ طاهر المصري**، أن الورقة النقاشية الملكية السادسة «تصبّ في صميم مفهوم بناء الدولة، لما تحتويه من أفكار تنويرية إصلاحية تعدّ مطلباً شعبياً كاسحاً، وتحظى بالدعم والقبول الجمعي».

ودعا إلى «التنفيذ الواقعي والحقيقي لمضمون الورقة النقاشية الملكيّة السادسة، التي تضم مفاهيم قوية ومؤسسية وملزمة لتكون أسس بناء الدولة، سبيلاً للتأكيد على الممارسة الفعلية لسيادة القانون ومحاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، وعلى المصداقية في استمرارية الخط الإصلاحي، وحتى ترى الناس، المطالِبة بالتنفيذ، أن ثمة جدية فعلية في ذلك».

وبين الأستاذ المصري أن «هناك سوء فهم حول مفهوم الدولة المدنية؛ وسواء أكانت دولة مدنية أم دولة القانون أم دولة المواطنة، فإن تلك المبادىء التي احتوتها الورقة يجب تنفيذها وممارستها فعلياً دونما تأخير ومماطلة، وبلا تأويل».

وأضاف أن «منتدى الفكر العربي يعتبر المنبر الفكري والثقافي الوحيد الذي أعطى الأوراق النقاشية الملكية الخمس السابقة -أسوة بما يحدث الآن مع الورقة النقاشية السادسة- مداها الوازن من الحوار والنقاش الجادّين، ومع ذلك بقيت ضمن أجواء بعيدة عن التعامل معها بالجدية المطلوبة وبشكل يغطي المحتوى بالطريقة المناسبة».

وأوضح قائلاً: إنه «إذا كان صاحب تلك الأفكار ومنشىء الورقة هو جلالة الملك عبدالله الثاني رأس الدولة، وإذا كانت الناس متوافقة على تلك المبادئ، فلماذا لا تصبح سياسة ونهج عمل للحكومات؟»، وتساءل «عما إذا كان الترهل الإداري أو عدم قناعة الالتزام بما ورد فيها سبباً في تركها من دون تنفيذ».

واعتبر الأستاذ المصري أن «الورقة جاءت في وقتها المناسب، في ظل المشهد الإقليمي العربي المضطرب والصعب، بما يجعل من حماية الاستقرار مسألة حيوية ومهمة».

ونوه إلى أهمية «امتلاك الفريق الحكومي المنفذ القدرة على تنفيذ هذه الأمور»، مفيداً بأن «الأفكار الواردة في الورقة، كما في الأوراق النقاشية السابقة، تعتبر حزمة واحدة، بما يستوجب تنفيذها ككل وعدم أخذ جزء منها وترك الآخر، حيث إنّ موضوع الانتخابات والمؤسسات الدستورية والدستور يجب أن تكون متماسكة».

ويضاف إلى ما سبق؛ أن «المواطنة» تعدّ مكوناً أساسياً في بنيان الديمقراطية، حيث تتخذ مكانها الراسخ في إطار دولة ديمقراطية مدنية يتَّسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها،

بضمانة الدستور، تحقيق المساواة وحماية الحقوق والحريات والتعددية والوحدة الوطنية والإرادة الشعبية الحرّة في اختيار مجلس نيابي عن طريق انتخابات نزيهة.

وتعكس «المواطنة الفاعلة» نفسها، بشكل أو بآخر، في صور إعلاء الهوية الوطنية الجامعة على حساب «الولاءات» الأولية، العشائرية/ القبلية والطائفية، والنزعات الخلافية، شريطة تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والتناغم بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة العملية، باعتبار أن الدستور يعبّر عن هوية الأمة ومفهومها ورؤيتها للمستقبل، بحيث يؤسَّس على مبادئ ديمقراطية تتمثل في: أن الشعب مصدر السلطات؛ والمساواة؛ والفصل بين السلطات؛ وسيادة القانون؛ وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً صفتها إحدى الركائز اللازمة «للمواطنة الفاعلة».

كما تشكل «المواطنة» معوّلاً وازناً للتغلب على الانقسامات الطائفية والعشائرية واختراقها، وإدارة تنوعها بشكل حكيم، بما لا يعني تهديمها وإنما تحييدها من العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين أنفسهم، بحيث لا يكون لها علاقة بحقوق المواطن وحرياته وبمساواته أمام القانون في الدولة.

وفي ضوء ذلك؛ قال وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السابق، **د. هايل داوود**، إن الورقة النقاشية الملكيّة السادسة «تناولت ثلاث قضايا مهمة ومترابطة تتمثل في المواطنة، وسيادة القانون، والدولة المدنية، التي يقوم أساسها على سيادة القانون وتحقيق الأمن والأمان المجتمعيّ».

وأضاف أن «هناك ريادة من قبل جلالة الملك لطرح هذه القضايا التي لامست اهتمام المواطن الأردني، مثلما اتسمت الورقة بالشجاعة الكبيرة لنقد الخلل الموجود، وتبيان حجمه».

ولفت إلى أن «جلالته قد أشَّر على تلك القضايا، وعلى الجهات المكلفة بمهام التطبيق»، داعياً إلى «تحويل ما ورد في الأوراق النقاشية الملكيّة إلى برنامج عمل حتى يتم الاستفادة منها، وإلى التقاط الرسالة وسدّ الثغرات، وتجسيد الرؤى عبر آليات عمل جادة».

وأوضح د. داوود أن «الورقة أكدت بأن هناك إنجازات تحققت، وأن هناك عملاً على الأرض، ولكنها أشارت إلى أن العمل ما يزال يحتاج إلى المزيد من الجهود».

وأكد أهمية «الانتقال إلى خطوة التنفيذ الذي يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية»، مبيناً أن «الحكومات تعتبر المخاطب الأول في مهمة التنفيذ كسلطة تنفيذية، لتطبيق القانون، وإتاحة الفرصة أمام تحقيق المساواة ضمن أسس شفافة وعادلة، إلى جانب الجهات الرقابية، مثل هيئة مكافحة الفساد، والتي يقع على عاتقها جميعاً مسؤولية التحرك والعمل لكشف مواطن الخلل ومكامن اختراق القانون».

ولفت إلى «الدور المهم للسلطة القضائية، وللمنابر الإعلامية، باعتبارها جهات مهمة، كل حسب دوره، لفرض هيبة القانون وإعلاء سيادته»، مؤكداً أن «احترام القانون يشكل ديدن توفير الحياة الهانئة واستتباب الأمن والاستقرار».

وتوقف عند اللغط الدائر حول مصطلح الدولة المدنية، والمختلف بشأنه من حيث مفهومه والموقف منه. وقال إن فريقاً من المفكرين المسلمين، المحتكمين للمرجعية الإسلامية، يقبلون بمصطلح الدولة المدنية بوصفه تعبيراً صحيحاً عن الدولة، استناداً إلى الدولة الإسلامية التي أنشأها الرسول ﷺ في المدينة المنورة، وهي دولة المدينة.

وتابع قائلاً إن «عماد الدولة المدنية يتمثَّل في المواطنة، حيث أن ساكني الدولة على مختلف أجناسهم ومعتقداتهم هم مواطنون، وأن المواطنة في الدولة المسلمة لا تقوم على أساس الدين، بينما كانت وثيقة (أو صحيفة) المدينة أول دستور مدني أكد على المواطنة حينما اعتبر أن جلّ سكان المدينة أمة واحدة».

وبحسب د. داوود، ثمة من «يرى مصطلح الدولة المدنية رديفًا للعلمانية، وأنهما مصطلح واحد، في مقابل الدين»، مبيّناً أن «الدولة الإسلامية ليست دولة دينية بالمفهوم الضيق، وإنما يتم العمل في إطار من الاجتهاد المصيب حيناً والخاطئ طوراً آخر، وليس من منطلق الجزم بأنها من إرادة حكم الله تعالى».

وقال إن «الدولة المدنية تقوم على سيادة القانون وتحقق الأمن والأمان المجتمعيّ، وهي مبادئ وأسس بناء هذه الدولة المدنية».

فيما تناول عضو المحكمة الدستورية وأستاذ القانون الدستوري في الجامعات الأردنية، **أ. د. نعمان الخطيب**، المفهوم، في مداخلته، من الجانب القانوني، حيث قال إن «الورقة النقاشية الملكية السادسة تعتبر وثيقة مهمة من الوثائق السياسية للدولة الأردنية التي تحمل في مكوناتها إرثاً عظيماً من الماضي، وتقييماً دقيقاً للحاضر، وخريطة طريق لمستقبل أفضل»؛ مُضيفاً أن عبارة «الدولة المدنية» قد لا نجدها في الدساتير، لكنها مفهوم يقوم على أساس سيادة القانون وبيان معنى المواطنة السليم الذي يبين ما للجميع من حقوق وما عليهم من واجبات.

وأوضح أنه «تعاقبت على الدولة الأردنية منذ نشأتها ثلاثة دساتير، هي القانون الأساسي لشرق الأردن ١٩٢٨، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦، ثم دستور ١٩٥٢ مع جميع تعديلاته، والتي أَفرد كلٌّ منها فصلاً خاصاً بحقوق الأردنيين وواجباتهم».

وتوقف أ. د. الخطيب عند دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٥٢ مع تعديلاته، الذي «أسَّس للدولة المدنية المتقدمة وكفل مبدأ سيادة القانون، ممثلاً الإطار الأسمى للقواعد القانونية التي تترجم من خلالها دعوات جلالة الملك في الورقة النقاشية الملكيّة السادسة، التي ركزت على سيادة القانون وما يترتب على ذلك من عدالة ومساواة بين المواطنين، مما يعزز مقومات النظام بمؤسساته وأفراده ويزيد من استقراره، وينقلنا إلى مستقبل أفضل».

ونوه إلى أن «القانون بمعناه الواسع لا يعني القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية ممثَّلةً بمجلس الأمة وجلالة الملك فقط، لكنه يعني جميع القواعد القانونية المجردة والملزمة وعلى رأسها الدستور، فيما أصبحت المعاهدات والاتفاقيات الدولية جزءاً من منظومتنا القانونية التي يجب احترامها والالتزام بها، وبالتالي فهي معيار عالمي للدولة المدنية يجب الاهتمام به».

وأفاد بأن «المادة الأولى من الدستور الأردني الحالي تبيّن أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة وذات سيادة مُلكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وأن السلطة التشريعية مُناط بها وضع القانون، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذه، وأن على السلطة القضائية بمحاكمها المتنوعة ودرجاتها المتعددة ضمان إنفاذه، أما المحكمة الدستورية فمهمتها الأساسية ضمان عدم مخالفة التشريع للدستور، بما تمثله من هيئة قضائية مستقلة وظيفتها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور».

واعتبر أ. د. الخطيب أن الورقة النقاشية الملكيّة السادسة تُعَدّ «وثيقة عليا ومرجعية أساسية لعمل المحكمة الدستورية والسلطات الثلاث، كما أن هذه الورقة وإن كانت مكملة للأوراق النقاشية الملكيّة الخمس التي سبقتها، إلا أنها ركزت على سيادة القانون وما يترتب على ذلك من عدالة ومساواة بين المواطنين، مما يعزز مقومات النظام بمؤسساته وأفراده ويزيد من استقراره، وينقلنا إلى مستقبل أفضل».

واختتم مداخلته بتأكيد أن «المواطن مثلما له حقوق وعليه واجبات يجب أن يؤديها، وهو مسؤول عن احترام القانون مثلما هي السلطة مسؤولة عن تطبيقه»، مشدداً على أن «المرحلة الحالية تتطلب إيجاد مواطن صالح ومسؤول ومنتم لوطنه وقيادته، مثلما هو منتم لأسرته، حيث يشكل الاحترام المطلق للقانونً عنواناً رئيساً للولاء والتفاني للدوًلة»، بما يتطلب تعزيز مفهوم المواطنة والإحساس بالمسؤولية، لأن «التحديات التي تواجهنا لا تتمثل في قصور التشريعات فحسب، بل في ضعف الإحساس بالمسؤولية»، بحسب قوله.

ولأن الورقة النقاشية الملكية السادسة جاءت مكمّلة للأوراق النقاشية الملكيّة الخمس السابقة، بحسب مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، د. **موسى شتيوي**، فإن الضرورة تقتضي هنا في «أن تُقرأ ضمن سياقها»، حيث «عالجت قضايا مهمة في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الأردن، وبالتالي فإن هذه الورقة تأتي استكمالاً للأفكار والرؤية الملكيّة لطبيعة الدولة الأردنية في المستقبل وهويتها».

وأضاف إن «توقيت الورقة النقاشية الملكيّة السادسة لا يقل أهمية عن مضمونها، حيث جاءت على خلفية نقاش حول هوية الدولة الأردنية، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة أو السياسة، وفي ظل انقسام حاد وخطير بين التيارات الفكرية، وما جرى من تطورات وأحداث تهدد السلم المجتمعيّ، وخطاب الكراهية غير المقبول لبعض الفضائيات في تهديد أسس اجتماعية وسياسية».

واعتبر أن «الورقة النقاشية الملكيّة السادسة جاءت لتأطير النقاش السياسي والمجتمعي حول هذه القضايا والتذكير بالأسس والمبادىء وهوية الدولة الأردنية منذ نشأتها حتى الآن».

وتطرق د. شتيوي إلى عدد من «المظاهر السلبية المتمثلة في تنامي نزعة عدم احترام القانون، وضعف إنفاذه، وتدني الثقة بالمؤسسات، وتنامي الشعور بعدم العدالة، وتراجع الإحساس والشعور بالهوية الوطنية، مقابل تنامي الهويات الفرعية، وتصاعد الفكر المتطرف، وعلاقة ذلك بتراجع سيادة القانون وهيبة الدولة».

بينما «تؤدي الأزمة في الإدارة العامة إلى تراجع سيادة القانون، خاصة مع ضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي المبني على المعلومات الدقيقة، ومركزية الإدارة أو البيروقراطية، وعدم قدرة الإدارة على الاستجابة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة، كالفقر والبطالة والعنف المجتمعي وإطلاق العيارات النارية والمخدرات، مما يؤدي إلى تراكم المشكلات ومفاعيلها أيضاً، فضلاً عن الآثار السلبية لغياب التنسيق بين الإدارات المعنية، والتراجع

في مؤشرات الحوكمة من حكم القانون، والسيطرة على الفساد، والفاعلية الحكومية، والمشاركة والمساءلة».

وأوضح، فيما يتعلق بتجربة الدولة الأردنية، أن النموذج الأردني المبني على الأسس والمبادىء التي قامت عليها النهضة العربية، كانت منذ البداية نموذجاً لدولة عربية حديثة؛ إذ إنها قامت على المشروعية الدينية والقومية معاً، إضافة إلى مشروعية الإنجاز لاحقاً، ومن ثم كان الموروث الإسلامي الحضاري مرجعية قيمية وأخلاقية للدولة، وكان حاضراً في دستورها، لكنها كانت أيضاً قائمة على أسس الدولة الحديثة من خلال تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام التنوع بأشكاله المختلفة من خلال دستور ينظم هذه العلاقة، فالدولة كانت مدنية منذ بدايتها. كما تبنى الأردنيون النهضة العربية والدفاع عنها، وأدى ذلك إلى توحد الهوية الأردنية والهاشمية في هوية واحدة، مما ميّز الدولة الأردنية بمشروعية مكّنتها من تجاوز كل التحديات.

وبيّن د. شتيوي أن جلالة الملك وضع في الورقة النقاشية الملكيّة السادسة النقاط على الحروف باعتبار الدولة المدنية هي دولة ديمقراطية تستند إلى الدستور الأردني الذي يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الإثنية، وبالتالي فهي تحترم التعددية والتنوع، وتضع الدين في مرتبة منزهة عن السياسة ودهاليزها لتكون المرجعية الحضارية والأخلاقية للدولة والمجتمع.

ودعا د. شتيوي إلى «مشروع متكامل يحقق الرؤية الملكية لدولة المستقبل الأردنية؛ من خلال وضع خريطة طريق لتنفيذ ما ورد في الأوراق النقاشية الملكيّة الست، وبمشاركة كافة الفئات»، مؤكداً أن «الأفكار والرؤى التي طرحها جلالة الملك في الأوراق النقاشية تعتبر النسخة الثانية من النهضة العربية الكفيلة بنقل الأردن إلى مصاف الدول المتقدمة».

الجلسة النقاشيّة الثامنة عشرة

(القسم الثاني)

«سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»

يحتكم مسار التحول الديمقراطي الناجز إلى جملة محددات داخلية مستلّة من مفهوم المواطنة البنيوية المسؤولة، والمنظومة التشريعية القانونية، والنهج الحاكم للممارسات، و«التشبيك» العلائقي لأطراف المعادلة السياسية المجتمعيّة، وفق أقانيم الحوار والتعددية والتسامح وسيادة القانون وحماية الحقوق وتعميق مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، بوصفها ديدن النظام الديمقراطي المنشود.

وتدخل مفاعيل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتعزيز الحريات العامة، وتحقيق الإصلاح السياسي، وتنمية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، ضمن عناصر «البنية التحتية» الحاضنة للتحول الديمقراطي، وصولاً إلى المجتمع المدني المطلوب، استناداً إلى أسس «الحق» و«الواجب» و«المسؤولية» التي تعدّ جوهر «المواطنة الفاعلة».

ولأن الحريات العامة تتوفر في ظل نظام/ مجتمع ديمقراطي؛ فإن سيادة القانون تشكل أساس حماية الحقوق وضمان الحريات، «فلا حقوق ولا حريات من دون هذه السيادة»، وفق مضمون النقاشات الحوارية التي استلّت محور أعمال الجلسة الثانية تحت عنوان «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة».

وفي هذا السياق؛ قال رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في مجلس النواب الأردني، **النائب المحامي سليمان حويلة الزبن**، إن «الحقوق والحريات مطلقة لا رقابة عليها إلا الرقابة السابقة للقضاء، والتي تتمثل بتحقيق الأهداف المرجوة منها والممثلة في تحقيق احترام حقوق الأفراد لما يتوافق مع النظام العام والآداب العامة وعدم التجاوز عليهما أو الاخلال بهما، علماً أن هذه الحقوق تتبعها رقابة لاحقة، وتتمثل بحصول الأفراد على حقوقهم وعدم الإخلال بحقوق الآخرين، بمعنى كيفما تحب الحصول على هذه الحقوق عليك عدم المساس بها تجاه الآخرين».

وأضاف أن «الدارس لحقوق الإنسان في العالم يرى بأن المصدر الرئيس لهذه الحقوق يتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وجميعها متأصلة في الشريعة الإسلامية، حيث لا يوجد أدنى شك في ذلك».

أما في المملكة الأردنية الهاشمية؛ فإن «هنالك إرادة سياسية جادة وثابتة لاحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، يكفلها الالتزام بأحكام الدستور، والقوانين النافذة، وتوصيات جلالة الملك عبد الله الثاني، ومضامين كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة والتي موضوعها رفع سقف الحريات العامة، واحترام حقوق المواطنين، وتعزيز الديمقراطية والتعددية، وتفعيل الحياة الحزبية وتطويرها»، بحسب النائب الزبن.

ورأى أن «عودة الحياة السياسية من خلال استئناف الحياة البرلمانية والمسيرة الديمقراطية قد ساعد على إنشاء بعض المؤسسات الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، كما أن المنظمات والجمعيات غير الحكومية كان لها دور كبير في ذلك».

وأوضح بأن «التشريعات الأردنية قد دعت إلى تطور هذه الحقوق، ابتداءً من الدستور الأردني الذي صدر عام ١٩٥٢ وتعديلاته، والذي يعتبر من أفضل الدساتير وأمتنها على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان والذي استقى مواده من أحكام الشريعة الإسلامية، مروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تناول الدستور الأردني في المواد من ٥-٢٣ ضمانات حقيقية لحماية الحريات وحقوق الإنسان وأحال إلى القوانين الوطنية كيفية تنظيم وحماية هذه الحقوق».

ونوه إلى أن «مرجعية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المملكة الأردنية الهاشمية تعود إلى الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢ والمتفق وروح القوانين الدولية لحقوق الإنسان والميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩١، الذي يعتبر وثيقة مرجعية حظيت بمباركة القوى السياسية في الأردن، وبالتالي هو المرجعية الثانية لحقوق الإنسان، فيما تتمثل المرجعية الثالثة في قانون الأحزاب الأردني لعام ١٩٩٢ وقانون الأحزاب عام ١٩١٦ والذي اسْتُمِدَّ من أحكام الدستور الأردني».

وأفاد الزبن بأن «الأردن قد صادق على مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة»، والتي تتمثل في:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، ووقع عليه الأردن عام ١٩٧٢، وصادق عليه عام ١٩٧٥ ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦، ووقع عليه الأردن عام ١٩٧٨، وصادق عليه عام ١٩٧٥، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٦٦.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.
- الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصريّ والمحافظة عليه.
- اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصريّ في الألعاب الرياضية.
- اتفاقية منع الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير.

كما وافق الأردن على المواثيق الإقليمية التالية:

- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان.
- الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان.

فيما يوجد في الأردن العديد من اللجان الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بحقوق الإنسان. وتتمثل اللجان الحكومية في:

- اللجنة الملكية لحقوق الإنسان.
- لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في مجلس النواب.
- إدارة حقوق الإنسان والأمن الإنسانيّ في وزارة الخارجية.

أما المنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بحقوق الإنسان، فهي:

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند).

- الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان.
- مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان).
- المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- مركز ميثاق للتنمية وحقوق الإنسان.
- منظمة العفو الدولية.
- مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان.
- مركز عدالة لدراسة حقوق الإنسان.
- لجنة الحريات النقابية.
- النقابات المهنية الأردنية.

أما منظمات المجتمع المدني؛ فمنها:

- اتحاد المرأة الأردنية.
- جمعية قرى الأطفال الأردنية SOS.
- المعهد الدولي لتضامن النساء.
- مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والأبحاث والاستشارات الإعلامية.
- جمعية حقوق الطفل الأردنية (حق).
- جمعية العون القانونيّ.

وتوقَّف النائب الزين عند تساؤل يدور حول واقع حقوق الإنسان في الأردن؛ معتبراً أن «معاناة الأفراد في الدولة قد تدفع البعض منهم إلى انتقاد حالة الحقوق والحريات التي لا تتجاوز، بحسبهم، حبراً على ورق، نتيجة تجاربهم في الحياة، سواء مع نظرائهم من الأفراد أو مؤسسات الدولة، فينصبّون غضباً على عدم

وجودها، مقابل من يعترفون، لا بل يؤكدون، بوجود هذه الحقوق، وتطبيقاتها أيضاً، قياساً بتجربتهم المماثلة، فيما يقع الفرق بينهما أن المجموعة الأولى قد فاتها أن هذه الحقوق مُحالة إلى قوانين تنظم هذه المسائل، حيث لا يعترفون بمسألة التنظيم أو أن تجربتهم في أساسها تعارض قوانين الدولة، أما المجموعة الثانية فإنهم يعترفون بهذا التنظيم وتلك الحقوق ولا تتوفر لديهم تجربة في معارضة قوانين الدولة»، بما يتوجب، في المحصلة، الاعتراف بعدم جواز تعارض الحقوق والحريات مع حقوق وحريات الآخرين، والتي تشكل الضمانة الرئيسة لحقوق الإنسان، وكما يقال «تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين»، بما يقودنا إلى دور القضاء في حماية الحقوق والحريات.

أما ما يدور حول حماية الحقوق وضمان الحريات، فلا بد من القول هنا، وفق النائب الزبن، إنه «لا حقوق ولا حريات إلا بترسيخ مبدأ سيادة القانون، حيث يطبق القانون على الجميع وبنفس المستوى، بما يقود إلى شعور الأفراد في المجتمع بالعدالة والمساواة، بينما يؤدّي عدم تطبيق القانون أو عدم الانصياع لسيادته ومن ثم تطبيقه إلى غياب العدالة الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يميز المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الأردني، حيث إنها خليط من ثقافات وديانات وانتماءات ومرجعيات فكرية، ولا يقوى على ذلك إلا سيادة القانون واحترام الأقليات وعدم إقصائهم أو الافتئات على حقوقهم».

واعتبر أن «الورقة النقاشية الملكيّة السادسة تضمنت مبادئ مهمة في مجال حماية الحقوق والحريات للأقليات الدينية أو القبلية أو العرقية، وهذا الاعتراف يعدّ صعباً عند من ينادي بالافتئات على هذه الحقوق، لأن هذا الخليط يبين ما إذا كانت الدولة تعترف بحقوق وحريات الجميع أم تقف عند حد معين».

وأشار إلى أن «الورقة النقاشية الملكيّة السادسة تعتبر خريطة طريق في كل المجالات، ومنها حماية الحقوق وضمان الحريات، والتي وردت في الدستور

الأردني، باعتبارها حقوقاً ثابتة وراسخة لا يمسّها إلا البعد عن سيادة القانون، حيث تعني السيادة هنا تطبيق القانون على الكبير والصغير، والذكر والأنثى، والغني والفقير، والمسؤول والمواطن، وهذا كله لم يتحقق بشكل كامل، حتى اللحظة، نظراً لغياب التطبيق، فالوصول إلى سيادة القانون يقود إلى الدولة المدنية، التي لا بد أن تكون ذات سيادة لقانونها على جميع أفرادها، على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الدولة المدنية هي دولة المؤسسات، ودولة الفصل بين السلطات، ودولة الدستور والقانون، في ظل عباءة الشريعة الإسلامية السّمحة، والتي تحترم جميع الأطراف من خلال المواطنة الفاعلة والتعددية وعدم التمييز بين مواطنيها، من خلال دين الدولة الذي ينادي ببناء منظومة الأخلاق والقيم واحترام الأديان ولا يؤثر ذلك بأي إخلال تجاه دين الدولة الإسلام».

وعلى الرغم من أن هذه الحقوق والحريات مصونة في الدستور الأردني والقوانين الوطنية؛ إلا أن جلالة الملك عبدالله الثاني أكّد عليها من خلال مدنية الدولة وسيادة القانون وحماية حقوق الأقليات، عبر الورقة النقاشية الملكيّة السادسة، مما يدل، حسب النائب الزبن، على «حكمة وإدراك القيادة الهاشمية أهمية هذه الحقوق وصيانتها وضمانتها لتتجلى بأبهى صورها، والتي لا يجوز المساس بها أو حتى تجزئتها، ولا بد أن يحصل عليها كافة مواطني الدولة من شتى المنابت والأصول».

عدا ذلك، فإنَّ العدالة التي تعدّ الطريق الناجزّ نحو الدولة المدّنية، تستقيم مع تحقيق الاندماج الاجتماعي على مستوى «الهوية» و«المواطنة»، مثلما تتوفّر الحريات في ظل نظام ديمقراطي ومجتمع ديمقراطي يمتلك حرية اتخاذ القرار والتعبير والرأي والاجتماع واختيار مكان العيش والعمل، والتنقل، والمشاركة السياسية في صنع القرار في ظل تعزيز حالة الحريات العامة وحقوق الإنسان، والمساءلة والرقابة، وتعزيز أدوار المؤسسات الدستورية والسياسية الرئيسية في الحكم... مجتمع تسوده العدالة والمساواة والحرية؛ حيث لا عدالة دون تحقيق

اندماج اجتماعي على مستوى الهوية والمواطنة، فإطار العدالة والحرية والمساواة هو الدولة الوطنية بعيداً عن الهويات الفرعية.

ومن هذا المنطلق؛ فقد توقف البروفيسور والمستشار في الإدارة أ.د. عبدالباري درّة، عند الجانب المتعلق بالإدارة الأردنية، التي حققت، بحسبه، «إنجازات في السنوات الماضية لا يمكن إنكارها ومنها: بناء جيش قوي وأجهزة أمنية كفؤة، والاستثمار بكفاءة في الموارد البشرية، وقيام مؤسسات وطنية تعنى بالتربية والتعليم والتعليم العالي، وتطوير مؤسسات حديثة سريعة الإنجاز وكفؤة في الأداء، ومنها دائرة الأحوال المدنية والجوازات والبنك المركزي، والقدرة على مواجهة أزمات اقتصادية واستقبال موجات المهاجرين المتلاحقة».

ومع ذلك؛ اعتبر أ.د.درّة أن «المراقب والدارس، على حد سواء، يشهدان تراجعاً في الأداء الحكومي وأمراضاً إدارية خطيرة»، من مؤشراتها، بحسبه، ما يلي:

(١) انتشار الفساد الإداري والمالي.

(٢) الترهل الحكومي في المؤسسات المختلفة.

(٣) ضعف ثقافة المساءلة والشفافية وشيوع روح اللامؤسسية.

(٤) ضعف اختيار القيادات الإدارية النشيطة الفاعلة وتنميتها.

(٥) ضعف العناية بالموارد البشرية وطنياً وفي المؤسسات الحكومية.

(٦) ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة.

(٧) انهيار البنية التحتية وضعف خدمة الجمهور في المناطق النائية.

(٨) انتشار الواسطة والمحسوبية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

وأمام تلك الإشكاليات الحادّة، فقد قدّم أ.د.درّة بعض الحلول المقترحة، ومنها، وفق طرحه: «وجوب تبني خطة للتطوير الإداري وإصلاح المؤسسات وتنفيذ تلك الخطة، والاهتمام بتولي القيادات الإدارية الشابة على أسس الكفاءة

والجدارة وتعهدهم بالرعاية والتطوير والتنمية (تبني مشروع وطني لتنمية القيادات الإدارية والاستعانة بتجارب أجنبية وعربية، مثال سنغافورة ومصر في تنمية القيادات الإدارية في قناة السويس)».

ودعا إلى «تقوية ثقافة الإنجاز والمساءلة والمحاسبة والمؤسساتية، والأخذ بناصية المتابعة الحثيثة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ – ٢٠٢٥، ونشر ثقافة التسامح وفهم الآخر ومحاربة الطائفية والجهوية والعشائرية، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الواسطة والمحسوبية وإشاعة ثقافة الكفاءة والجدارة بصرف النظر عن الجنس والدين والجهة والعشيرة والسن».

ونوه إلى أهمية «تطبيق أسس الحاكمية (الحكم) الصالح الرشيد (Good Governance) ببعديه الإداري والاقتصادي والسياسي الذي يركز على منظومة القيم الديمقراطية في المجتمع الحديث، وإشاعة القيم العربية الإسلامية في الحياة وفي الإدارة، استناداً إلى: «والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»، «يا أمير المؤمنين لقد عففتَ فعفّوا، ولو رتعت لرتعوا»، «والله لو أنَّ بغلة في أقاصي اليمن أو العراق عثرت لكنت أنا المسؤول عنها».

فيما يقود الحديث عن سيادة القانون، وفق مدير عام المعهد القضائي الأردني سابقاً القاضي منصور الحديدي، إلى مسألة «تحديث معايير تعيين القضاة»، باعتبار أن «القضاء رسالة الحق والعدل، ويجب فيمن يتولاها أن يكون على مستوىً عالٍ من المعارف القانونية والثقافة العامة، حيث لمنصب القضاء من خطورة الشأن وعلو المكانة قدر ما عليه من ثقل التبعة ومعاتبة الضمير، وإذا كان منصب القضاء بهذه الدرجة من الرفعة والسمو فلا يجوز أن يتولاه إلا من كان به أهلاً وله كفؤاً».

وقال إن «الأوراق النقاشية الملكيّة جاءت جامعة وشاملة وواضحة، بما تضمنته من أفكار ومحاور سلطت الضوء على مواضيع تنطوي على أهمية

كبيرة، لأنها ترسم خارطة الطريق للمرحلة الحالية والمستقبلية لمسيرة الإصلاح والتطوير التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في شتى مناحي الحياة التي يعيشها الأردن».

وأوضح القاضي الحديدي أن «الدستور أناط هذه المهمة الجليلة لقضاة تحمّلوا هذه المسؤولية العظيمة، وعليه؛ فإن تعيينهم، لغايات إشغال الوظيفة القضائية، يتم وفق معايير حددها المشرّع ليحكموا بين الناس بالعدل والمساواة والحيادية، استناداً لمبدأ سيادة القانون وتطبيقه، ووفقاً لأحكام الدستور والقوانين والمواثيق ومبادئ حقوق الإنسان، بحيث يتم تطبيقها بصورة دقيقة وبشفافية على الجميع دون تمييز أو محاباة أو تساهل ليأخذ كل ذي حق حقه».

بدوره، قال الأستاذ خالد الزبيدي، في مداخلته، إن «الورقة النقاشية الملكيّة السادسة، حول «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، قدّمت تشخيصاً صريحاً لمعاناة الدولة الأردنية، ليس منذ سنوات وإنما لعدة عقود مضت، وبعيداً عن المجاملة، حيث أوضحت الورقة مدى معاناة الأردنيين جراء ضعف تطبيق الدستور الأردني، بدءاً من تدنّي فعالية الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. والواضح ومن واقع الممارسة تجاوز السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية، فاستقلال القضاء انتقائي؛ إذ لا يزال شكلياً، ويعاني من النمطية في التقاضي بما يضر ببيئة الاستثمار ويلحق أضراراً بالمتقاضين».

وأضاف أن «ممارسة السلطة التشريعية قبل عقود كانت أكثر كفاءة منها في هذه الأيام، حيث يؤشر ضعف الرقابة البرلمانية على ممارسات السلطة التنفيذية إلى أن قانون الانتخاب الحالي والسابق يقدم مخرجات نيابية غير فعّالة، لذلك من دون قانون انتخاب يعكس إرادة الشعب لايمكن بلوغ فصل حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد أثبتت الانتخابات الأخيرة

هشاشة في الأداء، وتجاوز السلطة التنفيذية على التشريعية في مواقف كثيرة، منها على سبيل المثال مناقشة الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧، وإبرام اتفاقية الغاز مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي».

واعتبر الأستاذ الزبيدي أن «استقلالية القضاء تتّسم، هي الأخرى، بضعف في بنية الجهاز القضائي، إذ إن طول فترات التقاضي، وضعف الخبرة، وعدم استحداث قضاء متخصص، ولا سيما في المنازعات التجارية والاستثمارية، قد أدى إلى ضعف قدرة الاقتصاد الأردني على استقطاب المزيد من استثمارات جديدة، برغم الاستقرار السياسي والأمني والنقدي وتوفر الخدمات المساندة من الخدمات المصرفية والاتصالات والبنية الأساسية».

أما فيما يتعلق بالتسامح والتعايش في المملكة واحترام الرأي الآخر فقد حقق، بحسب الزبيدي «تقدماً إلى حد ما، فما شاهدناه خلال عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢ كان يشكل ارتداداً ومحاكاة لما جرى في عدد من العواصم العربية، واستمرت مسيرة الإصلاح الشامل متباطئة وليست على نسق واحد، إلا أننا نستطيع القول إننا حققنا تقدماً لكنه غير كافٍ ويحتاج إلى تعميق في شتى مناحي الحياة».

وأفاد بأن «المادة ٦ من الدستور الأردني تؤكد أن الأردنيين «أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات»، إلا أن مجمل الممارسات على مستوى الدولة الأردنية حيال حقوق المرأة غير مُصانة كما الرجل، من حيث الجنسية، والعمل، وأمام القضاء... فالمرأة التي تشكل نصف المجتمع لاتشارك في العمل والمواقع القيادية، وكذلك أمام القضاء».

ورأى أن «تعميق فجوة الثقة بين المواطنين، من كافة الأطياف، والحكومات المتعاقبة، وتدني القيم المجتمعية التي بنتها الدولة الأردنية خلال عقود وسنوات مضت، سببه ممارسات السلطة التنفيذية وتفردها بالمعرفة والقرار والحرص

على الوطن والتغول على السلطتين التشريعية والقضائية، والتجاوز على الشفافية والإفصاح وممارسة التهويم».

وتبعاً لما تقدم؛ فقد اقترح الأستاذ الزبيدي «وضع قانون انتخاب عصري، بما يؤدي إلى انتخاب مجلس نيابي يمثل الشعب الأردني وفق معايير الكفاءة».

ودعا إلى «وضع برنامج تنفيذي لتقوية استقلال القضاء بشكل حاسم، واستحداث القضاء المتخصص، وتسريع البت في التقاضي لحماية حقوق جميع الأطراف، وردم فجوة الثقة بين الحكومات والأردنيين يعدّ مقدمة لإعادة الاعتبار للقيم الإنسانية، وهذا يتطلب فصلاً حقيقيًا بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية».

وتوقف عند حيويّة «وضع معايير التحصيل العلمي للقبول في الجامعات الرسمية وتحقيق العدالة بين أبناء الأردنيين في التعليم العالي، دون أي اعتبار آخر»، مشيراً إلى «تضخم الجهاز الحكومي ضمن مستوى صعب، حيث لا تراعي التعيينات الكفاءة وتكافؤ الفرص، بما يتطلب احترام الحقوق والواجبات التي نصَّ عليها الدستور الأردني»، بحسبه.

ولفت إلى «غياب المساءلة والمحاسبة، منذ عقود، حيث تم اعتماد سياسة عفى الله عما سبق، فالمرحلة تستوجب تطبيق المساءلة والمحاسبة لتحسين الممارسة الحكومية»، معتبراً أن «تنفيذ ما تقدم سيساهم في بناء الدولة المدنية المنشودة، وهذا يتطلب فترة ليست قصيرة لكنها يقيناً تسهّل تحسين واقعنا على مستوى الدولة، والسير في معالجة اختلالات باتت مزمنة»، وفق رأيه.

خلاصة النقاش

استُلّت المساهمات الحوارية التي تبنّاها الحضور المشارك في جلستي النقاش الجاد، من مرتكزات المداخلات والأوراق التي قدمت إليهما، والمستندة إلى مضامين الورقة النقاشية الملكيّة السادسة حول «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»، فجاءت متماهية مع فحواها، باعتبار أن الورقة النقاشية السامية تؤسس لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وداعية إلى ضرورة «تنفيذها وفق آليات واضحة ومحددة».

ونوّه المتحدثون، خلال جلستي العمل، إلى أن الأوراق النقاشيّة الملكيّة تسعى إلى تحفيز المواطنين للانخراط في حوار وطني بنّاء، مؤكدين «أهمية الورقة النقاشية الملكيّة السادسة باعتبارها تشكل خريطة طريق ونهجاً يجب الالتزام به من قِبل مؤسسات الدولة كافة».

وتماهت الحوارات حول الورقة النقاشية الملكيّة السادسة، «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، مع نظيراتها السابقة التي دارت بشأن الأوراق النقاشية الملكيّة الخمس؛ من حيث التأكيد بأن «المواطنة تشكل المكون الأساسي في بنيان الديمقراطية، وتجسّد سيادة القانون، بما يفرض تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والتوازي في معادلة «شراكة التضحيات/ المكاسب»، و«توزيع المكاسب/الالتزامات»، مع ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وعدالة التوزيع بالنسبة للسلطة والثروة، والفصل المتوازن بين السلطات في نطاق سيادة القانون، بما في ذلك الإصلاح القضائي، واعتماد معايير واضحة للتعيين، ومنع الاحتكار في الوظائف العليا، والفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية والفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة»، واعتبار «التنوع مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتعدد السياسي، مع صون حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية».

فيما تطرّقت النقاشات لما يدور بشأن مصطلح الدولة المدنية، والمُختلَف حياله من حيث المفهوم والموقف منه، معتبرين أن «مفهوم الدولة الديمقراطية المدنيّة يتّسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها، بضمانة الدستور، تحقيق المساواة والعدالة، وتعزيز الحريات العامة والتعددية السياسية والحزبية، وضمان الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتحقيق الاندماج الاجتماعيّ على مستوى الهوية والمواطنة، بعيداً عن الهويات الفرعية، التي تهدّد السّلم المجتمعيّ».

وتوقف المشاركون عند التحديات التي تعصف بالمشهد الأردني العام؛ من حيث ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتنامي الواسطة والمحسوبية، ونزعة الفساد، مركزين في مداخلاتهم النقاشية على «المواطنة» التي تشكل مكوناً أساسياً في بنيان الديمقراطية، والمساواة، مثلما تجسّد سيادة القانون، بما يتطلب «تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والاستلال المتوازي لمعادلتي شراكة «التضحيات/المكاسب» وتوزيع «المكاسب/الالتزامات» في الدولة مع مفهوم المواطنة القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات وعدالة التوزيع، بالنسبة للسلطة والثروة ومقدرات الأمة، وسيادة القانون، والفصل المتوازن بين السلطات.

وينسجم ذلك، بحسبهم، مع «وضع معايير واضحة للتعيين ومنع الاحتكار في الوظائف العليا، وفرص متساوية في العمل والتعليم والصحة، والقضاء على الواسطة والمحسوبية، ومكافحة الفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة».

ودعا المشاركون إلى «ترسيخ قيم المشاركة وثقافة الحوار واحترام الاختلاف والتوافق المشترك، والتي تؤسّس في المحصلة «للدَّمقرطة المجتمعية» و«المواطنة الفاعلة» ولمرافد التجديد وتعزيز الثقة وتوحيد الصفوف والرؤى وحل الخلافات المواقفية، واحتواء التناقضات الداخلية ضمن آلية سلميّة تضمن السلم المجتمعي، باعتبارها أسّ عملية الإصلاح والبناء الديمقراطيّ».

ولأن العملية الديمقراطية تستمد مسارها التحولي؛ من ثنايا «التشبيك» العلائقي الجمعي بين أطراف المعادلة، السياسية والاقتصادية والمدنيّة، والمجتمعيّة، وصولاً لمأسسة المجتمع المدني المنشود، وفق أقانيم العدالة والحرية والمساواة، وركيزة «الاندماج» البنيويّ على مستوى الهوية والمواطنة، بصفته «البنية التحتية» الحاضنة للديمقراطية، فقد أكد الحضور على أهمية «تضافر جهود الأطراف المعنية، وإيجاد الشراكة الفاعلة، على قاعدة الحوار الوطنيّ الشامل، من أجل تعزيز شعور الانتماء والوعي الوطني، ولا سيما عند الشباب، وتحقيق هدف التمكين الديمقراطي وتجسيد سيادة القانون، لبناء الدولة المدنية الديمقراطية»، باعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات، أو إجراءات سياسية أو حصيلة عددية لنتائج العملية الانتخابية، رغم أهميتها، وإنما، أيضاً، إيجاد معادلة التوازن والتوافق بين المكوّنين السياسيّ والاجتماعيّ، التي تهيء الظروف الموضوعية اللازمة لبناء المجتمع المدنيّ الديمقراطيّ.

فسياسة «الإقصاء» و«التهميش» تؤدي، بحسبهم، إلى تنامي النزاعات الداخلية، وغياب أسّ المواطنية، مما قد يقود إما إلى الانكفاء داخل الهويات الفرعية بعيداً عن الهوية الوطنية الجامعة، أو البحث عن مصادر بديلة لتوفير الأمن والاستقرار، أو الانخراط في أعمال العنف والتخريب، عند الشعور بالظلم والحرمان، الذي ينسحب على الجوانب الحياتية المختلفة، مما يخلق توترات عميقة قد يصعب احتواؤها أحياناً مما يضرّ بمصلحة الدولة نفسها ووحدتها، من دون أن يساعد انطواء دستور الدولة على مقتضيات ذات صلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبمبدأ المساواة بين الجميع، في ردم الهوة، طالما بقيت الممارسة بعيدة عن النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة.

ويتصل بذلك، بحسب مشاركات الحضور، حيويّة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، الحزبية والنقابية والعمالية وغيرها، التي تشكل أحد عناصر

«البنية التحتية» الحاضنة للديمقراطية، وإحدى الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية، وجهة داعمة للمؤسسات الحكومية، وأبرز مقومات الحكومات البرلمانية، وإحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها وصولاً إلى مجتمع مدني ديمقراطي، بما يتطلب إيجاد البيئة المواتية لها من أجل ممارسة المهام المناطة بها والمرتبطة بمفهوم وجودها، وأداء الوظائف الرئيسة التي تشكلت من أجلها، بالعمل والرقابة الشعبية المسؤولة على الأداء السياسيّ الرسميّ والمجتمعيّ، فضلاً عن إتاحة مشاركتها في صنع القرار، وذلك بهدف تعزيز أسس المجتمع المدنيّ، في سياق العملية الديمقراطية المنشودة.

نَصّ الورقة النقاشية الملكيّة السادسة

«سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»

بقلم

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

الورقة النقاشية الملكيّة السادسة

سيادة القانون أساس الدولة المدنية

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

تناولتُ في الأوراق النقاشية الخمس السابقة العديد من الأفكار والرؤى حول مسار عملية الإصلاح السياسي سواءً تطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية، والأدوار المأمولة من كل طرف في العملية السياسية، والهدف النهائي المتمثل بالوصول إلى المستوى المنشود من المشاركة الديمقراطية، والتي تعتبر ضرورة أساسية لازدهار واستقرار وبناء مستقبل واعد لأبنائنا.

ومنذ الورقة النقاشية الأخيرة حدثت تطورات إقليمية كثيرة، فتعمقت النزاعات، وما زالت منطقتنا تشهد تحولات جذرية تنتج عنها عواقب وخيمة على دول الإقليم، كان لها أثرها على وطننا الغالي.

وقد لا توجد دولة في التاريخ الحديث تحملت آثار الصدمات الخارجية أكثر من الأردن. وعلى الرغم من كل ما يحيطنا من نزاعات وحروب وانهيار لدول وتفسخ لمجتمعات عريقة، وعلى الرغم من كل لاجئ عبر حدودنا ليستظل بالأمان ويذوق طعم الكرامة التي لم يجدها في بلده، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهتنا وما تزال تواجهنا، إلا أننا نثبت لأنفسنا وللعالم أجمع كل يوم وبعزيمة كل مواطن أردني كم نحن أقوياء.

وإنني أجد نفسي، على الدوام، فخوراً بكم وبعزيمتكم وحبكم للوطن. وأعلم أن في قلب كل فرد فيكم، مهما اختلفت آراؤه ومهما تباينت تجربته في الحياة، الكثير من الفخر والاعتزاز بأنه أردني. ومن يعيش منكم خارج الوطن

يشهد كل يوم ما يحظى به هذا البلد الأبي وهذا الشعب الأصيل من احترام وإعجاب، لما يمثله من قيم ومواقف لم نجدها في أكبر وأقوى وأثرى الدول.

إن كل التحديات من حولنا اليوم تقودنا إلى مفترق طرق، ولا بد أن نحدد مسارنا نحو المستقبل بوعي وإدراك لتحديات الواقع، ورؤية واثقة لتحقيق طموح أبنائنا وبناتنا، فنترك لهم السلام والأمان والازدهار والكرامة والقدرة على مواجهة أصعب الصعاب.

ولنتمكن من تعزيز منعتنا ومواجهة التحديات بثقة وصلابة ونحقق النمو والازدهار، هناك موضوع رئيسي أطرحه في هذه الورقة النقاشية؛ وهو بالنسبة لي ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم، وهو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهو الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، والباني لمجتمع آمن وعادل؛ إنه سيادة القانون المعبِّر الحقيقي عن حبنا لوطننا الذي نعتز به. إن إعلانات الولاء والتفاني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب الاحترام المطلق للقوانين.

إن مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة. ولكن في الوقت نفسه، يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية. أقول هذا لأنني أعرف من التجربة أن كل فرد يقبل ويتبنى مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية، ولكن البعض يظنون أنهم الاستثناء الوحيد الذي يُعفى من تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع. بغض النظر عن المكانة أو الرتبة أو العائلة، فإن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يمارس بانتقائية.

وكم يؤلمني ويغضبني أن أرى طفلة تموت في أحضان والدها في عرس أو احتفال تطلق فيه نيران الأسلحة، أو أُمّ تودّع ابنها دون أن تعلم أنه لن يعود

بسبب سائق لم يحترم القانون، أو طالب متفوق فقد فرصته لعدم تطبيق سيادة القانون، أو مجرم ينعم بالحرية دون مساءلة، وغيرها من أمثلة تمسنا جميعاً وتمس حقوقنا وتفرِّق بيننا.

وعندما أرى اليوم الحالة المروعة والمحزنة للعديد من الدول في منطقتنا، أجد من الواضح أن غياب سيادة القانون والتطبيق العادل له كان عاملاً رئيسياً في الوصول إلى الحالة التي نشهدها.

وعندما ننظر إلى مجتمعاتنا العربية نجد أنها تتكون من منظومة معقدة من الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية. ولهذا التنوع أن يكون مصدراً للازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي، ورافداً للاقتصاد، أو أن يكون شعلة للفتنة والعنصرية والنزاعات. إن ما يفصل بين هذين الواقعين هو وجود أو غياب سيادة القانون.

إن شعور أي مواطن في مجتمعنا بالخوف والظلم لأنه ينتمي إلى أقلية، يضعنا جميعاً أمام واقع يستند إلى أساس مهزوز. ومن هنا، فإن ضمان حقوق الأقلية متطلب لضمان حقوق الأغلبية. كل مواطن لديه حقوق راسخة يجب أن تُصان؛ وسيادة القانون هي الضمان لهذه الحقوق والأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية.

إن طموحي لبلدنا وشعبنا كبير لأن هذا ما تستحقونه. ولكي نحقق أهدافنا ونواصل بناءنا لوطننا فإن سيادة القانون هي الأساس الذي نرتكز إليه، والجسر الذي يمكن أن ينقلنا إلى مستقبل أفضل. وأطلب من كل مواطن أن يعبِّر عن حبه لبلدنا العزيز من خلال احترامه لقوانينه، وأن يكون عهدنا بأن يكون مبدأ سيادة القانون الأساس في سلوكنا وتصرفاتنا.

سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة

إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساساً في نهجها. فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية؛ هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى التي نحتفل بذكراها المئوية هذا العام.

ولا يؤتي الإصلاح السياسي ثماره المرجوة إلا بوجود نهج واضح وفعال لتحقيق مبدأ سيادة القانون؛ فما حققناه من خطوات جيدة على مسار الإصلاح السياسي بدءاً من التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١، وما تبعها من تشريعات ناظمة للعمل السياسي، وعلى رأسها قانون الانتخاب واللامركزية، يجب أن تتماشى مع إصلاح إداري جذري وعميق يهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وتطوير الإدارة، وتحديث الإجراءات، وإفساح المجال للقيادات الإدارية القادرة على الإنجاز وإحداث التغيير الضروري والملحّ، ليتقدم صف جديد من الكفاءات إلى مواقع الإدارة يتمتع بالرؤية المطلوبة والقدرة على خدمة المواطن بإخلاص.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن هناك جهوداً حكومية متعددة ومؤسسات مختلفة تعمل على ضمان إدارة حصيفة للدولة الأردنية، كما أن هناك جهوداً وطنية جامعة بُذلت لتحقيق وتعزيز هذا الهدف السامي ومنها: اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، التي قامت بوضع ميثاق لمنظومة النزاهة الوطنية وخطة تنفيذية لها تبين الجهات المسؤولة

والإطار الزمني للتنفيذ. كما تم تشكيل لجنة ملكية لمتابعة العمل وتقييم الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، والتي أوصت بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تضم تحت مظلتها هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم، وذلك لتوحيد وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة.

ولكن، لم يرتقِ مستوى الأداء والإنجاز في الجهاز الإداري خلال السنوات الأخيرة لما نطمح إلى تحقيقه ولما يستحقه شعبنا العزيز. وعليه، لا بد من تضافر الجهود من مختلف مؤسسات الدولة لتطوير عمليات الإدارة فيها وإرساء مفهوم سيادة القانون، ضمن مسيرة تُخضِع عمل المؤسسات والأفراد للمراجعة والتقييم والتطوير بشكل دوري للوصول إلى أعلى المستويات التي نتطلع إليها.

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء، وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يُعدُّ من المتطلبات الضرورية لأي عملية تحوُّل ديمقراطي ناجحة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان أن تعمل خارج هذا الإطار. لذا، تشترك الحكومة وأجهزة الدولة كافة في حمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات، فمؤسسة البرلمان تمارس دورها في التشريع والرقابة، والقضاء المستقل النزيه والأجهزة الأمنية مناط بها تطبيق القانون، ليطمئن المواطن بأنه يستظل بسيادة القانون الذي

يحميه ويحمي أبناءه دون تمييز أينما كان في ربوع هذا الوطن العزيز. وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل وعلى المسؤول قبل المواطن، كما يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة.

إن التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي إلى ضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون بدقة ونزاهة وشفافية وعدالة ومساواة يشجع البعض على الاستمرار بانتهاك القانون، ويترك مجالاً للتساهل الذي قد يقود لفساد أكبر، بل إلى إضعاف أهم ركائز الدولة، ألا وهي قيم المواطنة.

إن تطوير الإدارة الحكومية مسيرة مستمرة تخضع لمراجعة وتقييم دائمين. وعليه، يجب تحديد مواطن الخلل والقصور والاعتراف بها للعمل على معالجتها، وإرساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة كمبدأ أساسي في عمل وأداء مؤسساتنا وفي جميع طبقات ومراحل الإدارة الحكومية، بحيث يكافأ الموظف على إنجازه ويُساءَل ويُحاسَب على تقصيره وإهماله. كما يجب تحقيق تنمية شاملة مستدامة تشمل جميع القطاعات وتضمن توزيع عوائد التنمية على أنحاء المملكة كافة بشكل عادل.

وتتطلب منظومة المساءلة والمحاسبة إجراءات مسبقة تبدأ بتبني مؤسساتنا لمدونات سلوك وأخلاقيات عمل ملزمة بشكل يحكم عمل وأداء المؤسسات والسلطات المعنية. كما يجب على مؤسساتنا وضع رؤية واضحة، وخارطة طريق، وأهداف محددة تمكّن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها، وقياس نسبة الإنجاز والأثر، للوصول إلى أرقى معايير النزاهة والشفافية وأعلى مستويات الخدمة المقدمة للمواطنين.

ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات، وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبالبرلمان ودوره الرقابي الدستوري الفاعل الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن في المقام الأول، وبالقضاء الذي يختص بالنظر في الطعون والتظلُّمات المقدَّمة على قرارات الإدارة العامة والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد المختلفة. وبالنسبة لهذه الأذرع الرقابية، إضافة إلى المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب اللتين تضطلعان بدور هام في مجال تعزيز سيادة القانون، يجب العمل على تطويرها باستمرار من خلال تبني الأدوات المتطورة، بما يضمن الفعالية والسرعة، ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التشريعية أو الفنية، الأمر الذي يعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويحول دون لجوء البعض لإجراءات وحلول فردية غير قانونية تنتقص من سيادة القانون.

الواسطة والمحسوبية

لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقرّ بأن الواسطة والمحسوبية سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات، ليس فقط بكونها عائقاً يحول دون النهوض بالوطن، بل ممارسات تنخر بما تم إنجازه وبناؤه وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع.

فلا يمكن لنا أن نقبل أو نغض الطرف عن هذه الممارسات التي تقوِّض أسس العمل العام في خدمة مواطنينا، ولا يمكن أن نجعل من هذه الممارسات وسيلة نحبط بها الشباب المتميز والكفؤ، أو نزرع فيه قناعة بأن مستقبله، منذ إنهائه لدراسته الثانوية وخلال دراسته الجامعية وحتى انخراطه بسوق العمل، مرتبط بقدرته على توظيف الواسطة والمحسوبية لتحقيق طموحه. فأي جيل يمكن أن يحمي سيادة القانون أو أن يدير مؤسساتنا وقد ترسخت

الولاءات الفرعية فيه على حساب وطنه؟ وهنا، لا بد من نظرة شمولية لموضوع الشباب، ووضع استراتيجية هادفة وحقيقية تتضمن برامج متطورة يُجمع عليها أصحاب الخبرة والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال لترسيخ مبادئ المواطنة ودولة القانون وحب الوطن، وتمكين الشباب سياسياً واقتصادياً لتحقيق إمكانياته وتطوير وتوسعة أفقه، بالإضافة إلى توفير المنعة له من الأفكار الظلامية المنحرفة.

كما يعتبر موضوع التعيينات في المواقع الحكومية وبخاصة المناصب العليا من أكثر المواضيع التي يتم التطرق إليها عند الحديث عن الواسطة والمحسوبية، وقد شهدنا في السنوات الأخيرة بعض الممارسات بهذا الخصوص، والتي أرى فيها تجاوزاً على مؤسساتنا وإثقالاً لها وللمواطن بموظفين غير أكفياء، وتجريداً وحرماناً لها من الكفاءات والقيادات التي تساهم بالارتقاء بها والنهوض بعملها في خدمة الوطن والمواطن. وهنا، لا بد من الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار أساس ووحيد للتعيينات.

تطوير الجهاز القضائيّ أساس لتعزيز سيادة القانون

إن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل؛ فالمواطن يلجأ إلى القضاء لثقته بقدرة هذا الجهاز على إنصافه والحصول على حقوقه في أسرع وقت؛ وإن غاب هذا الأمر تزعزت ثقة المواطن بالقضاء.

ولطالما امتاز الأردن بالسمعة الطيبة والكفاءة العالية لجهازه القضائي، وما زلنا نذكر قضاة سجَّل لهم التاريخ مساهمتهم في تعزيز المكانة الرفيعة للقضاء في الأردن. ولكن، الإجراءات القضائية ما زالت تأخذ وقتاً طويلاً، وهناك نقص في الكادر الوظيفي ونقص في الخبرات النوعية الخاصة ببعض القضايا، وغيرها من تحديات تؤثر على أداء الجهاز وحقوق المواطن أو المستثمر.

لذا، أصبح من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، وتساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها. كما يجب العمل على ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في مراحله كافة وتفعيل مدونة السلوك القضائي؛ ولا بد من تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية. ومن الضروري بمكان تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة؛ كما ويجب تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية وواقعية لأداء القاضي وسلوكه.

سيادة القانون عماد الدولة المدنيّة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الدولة المدنية، وقد حدث لغط كبير حول مفهوم هذه الدولة، ومن الواضح أنه ناتج عن قصور في إدراك مكوناتها وبنائها. إن الدولة المدنية هي دولة تحتكم إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة؛ وهي دولة المؤسسات التي تعتمد نظاماً يفصل بين السلطات ولا يسمح لسلطة أن تتغول على الأخرى، وهي دولة ترتكز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانها للتعددية واحترام الرأي الآخر، وهي دولة تحافظ وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية، وهي دولة تحمي الحقوق وتضمن الحريات حيث يتساوى الجميع بالحقوق والواجبات، وهي دولة يلجأ لها المواطنون في حال انتهاك حقوقهم، وهي دولة تكفل الحرية الدينية لمواطنيها وتكرس التسامح وخطاب المحبة واحترام الآخر وتحفظ حقوق المرأة كما تحفظ حقوق الأقليات.

إن هذه المبادئ تشكل جوهر الدولة المدنية، فهي ليست مرادفاً للدولة العلمانية، فالدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية، وهو جزء لا يتجزأ من دستورنا. ولا يمكن أن نسمح لأحد أن يستغل أو يوظف الدين لتحقيق مصالح وأهداف سياسية أو خدمة مصالح فئوية.

ولنا أسوة في رسول الله ﷺ، عندما كتب ميثاق صحيفة المدينة عند هجرته إلى المدينة المنورة من أجل تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف والجماعات فيها، ومنها المسلمون واليهود والمهاجرون والأنصار. وقد اعتبره الكثيرون إنجازاً هاماً للدولة الإسلامية ومَعْلَماً رئيسياً في تاريخها السياسي، كما ينظر الكثيرون إلى ميثاق صحيفة المدينة على أنه أول دستور مدني في التاريخ، حيث اعتمد على مبدأ المواطنة الكاملة، فقد ساوى بين المسلمين وغير المسلمين من حيث الحقوق والواجبات تحت حماية الدولة مقابل دفاعهم عنها. وقد شمل الميثاق محاور عدة أهمها: التعايش السلمي والأمن المجتمعي بين جميع أفراد المدينة، والمساواة بينهم جميعاً فيما يتعلق بمبدأ المواطنة الكاملة من حيث المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المتعددة، واحترام وحماية حرية الاعتقاد وممارسته، والتكافل الاجتماعي بين فصائل الشعب، وحماية أهل الذمة والأقليات غير المسلمة، والنصح والبرّ بين المسلمين وأهل الكتاب، وغيرها.

وجملة القول أن الدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتُحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

ونحن سنبقى ملتزمين بالقيم التي عُرف بها هذا الوطن منذ نشأته ولن نحيد عنها أبداً؛ فهذه القيم ميزت هذا الشعب بمختلف أطيافه، وهي قيم السلام والاعتدال والوسطية، وقيم المساواة والحرية والتعددية وقيم الرحمة والتعاضد وقبول الآخر، وقيم المثابرة والانفتاح والمواطنة الصالحة؛ فهذه خصائص ورثناها وأصبحت من شيم الأردنيين وسنزرعها في قلوب أبنائنا إن شاء الله.

الملاحق

المشاركون في مداخلات الجلسات الحوارية

(الأسماء مرتبة الفبائياً)

الرقم	الاسم	الوظيفة
١.	د. إرحيل غرايبة	كاتب صحفي - جريدة الدستور
٢.	أ.أنيس القاسم	محام
٣.	معالي أ. توفيق كريشان	وزير بلديات سابق
٤.	أ. جورج حواتمة	رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
٥.	أ. خالد الزبيدي	كاتب صحفي – جريدة الدستور
٦.	سعادة النائب خير أبو صعيليك	رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار/مجلس النواب
٧.	سعادة النائب سليمان الزبن	رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان/ مجلس النواب
٨.	د. صفاء شويحات	عضو الهيئة التدريسية في الجامعة الألمانيّة الأردنيّة، عضو المنتدى
٩.	دولة أ. طاهر المصري	رئيس الوزراء الأسبق، ورئيس مجلس الأعيان الأسبق
١٠.	أ. د. عبد الباري درّة	أستاذ الإدارة/جامعة الشرق الأوسط
١١.	أ. عبد الرؤوف التل	رئيس بلدية إربد سابقاً؛ كاتب صحفي بالدستور، عضو المنتدى
١٢.	أ. عمر كلاب	كاتب صحفي - جريدة الدستور
١٣.	د. فاطمة جعفر	رئيسة منتدى التنوع الثقافي الأردني
١٤.	معالي أ. د. فايز الخصاونة	مستشار سمو الأمير الحسن بن طلال، عضو المنتدى
١٥.	سعادة النائب محمد هديب	رئيس لجنة الشباب والرياضة/ مجلس النواب
١٦.	سعادة النائب مرزوق الدعجة	رئيس اللجنة الإدارية/ مجلس النواب

١٧.	عطوفة منصور الحديدي	عضو المحكمة الدستورية
١٨	سعادة د. موسى شتيوي	مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الأردنية
١٩.	د. نادية سعد الدين	باحثة وأكاديمية في العلوم السياسية، مديرة تحرير في جريدة «الغد»
٢٠.	سعادة أ.د. نعمان الخطيب	عضو المحكمة الدستورية
٢٠.	سعادة السيدة نهى المعايطة	الاتحاد النسائي الأردني
٢١.	معالي د. هايل داوود	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأسبق
٢٢.	أ.د. هند أبو الشعر	أستاذة جامعية

مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)

تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*

تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*

تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*

تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - العرب والصين

مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - المقاومة المدنية في النضال السياسي

مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*

المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - ديجول والعرب

مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - العرب واليابان

مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*

مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*

مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*

مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*

الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤ - *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*

أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:

ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

21- The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries

٢٢- الكلفة البشرية للنزاعات
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- العائدون من حقول النفط
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- الأمن الغذائي العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم

تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- التعلُّم عن بُعد

مداولات ندوة «التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة»، ١٩٨٦

١٠- الأرصدة والمديونية العربية للخارج

مداولات ندوة «السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية»، ١٩٨٧

١١- العنف والسياسة في الوطن العربي

مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي

مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- الإنتلجنسيا العربية

مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي

مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي

مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- آفاق التعاون العربي في التسعينات

مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- نحو تأسيس نظام عربي جديد

مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- التنمية البشرية في الوطن العربي

بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة

مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية

مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- الجامعات الخاصة في الدول العربية

مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة

مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة

تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- التصوّر العربي للسلام
مداولات ندوة، ١٩٩٧
٢٧- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩
٢٨- النظام العربي. . . إلى أين؟
مداولات ندوة، ٢٠٠٠
٢٩- أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟
مداولات ندوة، ١٩٩٩
٣٠- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية
مداولات ندوة، ١٩٩٩
٣١- تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٠
٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*
٣٣- آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية
مداولات ندوة، ٢٠٠١
٣٤- الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية
مداولات ندوة، ٢٠٠٢
٣٥- الخطاب العربي:المضمون والأسلوب
مداولات ندوة، ٢٠٠٣
٣٦- أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين
مداولات ندوة، ٢٠٠٣
٣٧- الشباب العربي وتحديات المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤
٣٨- الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق
مداولات ندوة، ٢٠٠٥
٣٩- الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٤٠- الشباب العربي في المهجر
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧
٤١- دولة السّلطة وسُلطة الدولة
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٤٢- المرأة العربيّة: آفاق المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- المواطَنة في الوطن العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٤٤- نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٤٥- القدس في الضمير
مداولات ندوة، ٢٠٠٩
٤٦- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٩
٤٧- قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا
مداولات ندوة، ٢٠١٠
٤٨- الشّباب وظاهرة العنف
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠
٤٩- المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ
مداولات مؤتمر، ٢٠١٢

ثالثًا: سلسلة «القدس في الضمير»

١- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ١- الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة، ومستقبل القدس
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤
٢- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ٢- الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق، والتراث المقدسي المُهدَّد
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤
٣- الأوقاف الذُريّة في القدس الشريف
مداولات ندوة، ٢٠١٨

رابعًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦
٢- المجاعة
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦
٣- ثورة حفاة الأقدام
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي
٤- أطفال الشوارع
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

خامسًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المأزق العربي
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨
٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩
٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩
٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩
٦- كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩
٧- مصر والوطن العربي
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠
٨- العقل السياسي العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري
٩- التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥
١٠- التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦
١١- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦
١٢- القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦
١٣- التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

سادسًا: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩
٢- السياسات التعليمية في المشرق العربي
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩
٣- مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩
٤- الأمية في الوطن العربي
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩
٥- التعليم العالي في الوطن العربي
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- سياسات التعليم في دول المغرب العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠
٧- سياسات التعليم في دول الخليج العربية
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠
٨- التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠
٩- احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠
١٠- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠
١١- تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سابعًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)
٢- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)
٣- اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)
٤- بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)

ثامنًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤
٢- المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦
٣- الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

تاسعًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٢- حقائق عن النفط
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- قضايا شبابيّة
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨
٤- التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦
٥- شَذرات شبابيّة
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨
٦- حول المواطنة في الوطن العربيّ
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
٧- القدس في الضمير
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩
٨- سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

عاشرًا: سلسلة كتاب المنتدى

١- الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦
٢- الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦
٣- مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧
٤- اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٥- إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٦- الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠
٧- الحَداثة والحُرّيّة
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠
٨- قضايا في الفكر والتفكير عند العرب
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢
٩- نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل
د. محمد أبوحمّور، ٢٠١٨

حادي عشر: سلسلة كتاب النهضة

١- الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- مذكرات حسن سعيد الكرمي (١٩٠٥ -٢٠٠٧) في الحياة والثقافة العربيّة، ٢٠١٥

ثاني عشر: إصدارات خاصة

١- في الفكر العربيّ النّهضويّ
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- شبابيّات، ٢٠٠٨

٤- استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)

٥- أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ
أ. د. جورج قُرم

٦- المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)، ٢٠١٢

٧- مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣
الحسن بن طلال

٩- الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣

١٠- اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية، ٢٠١٥

١١- اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية
الورقة النقاشية الملكيّة السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة، ٢٠١٨

ثالث عشر: سلسلة الوثائق والمعلومات

١- دليل أعضاء منتدى الفكر العربي (الأعضاء العاملون حتى نهاية العام ٢٠١٧)، ٢٠١٨